



رئاسة مجلس الوزراء

الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education

## البرنامج التدريبي

**برتوكولات زيارة المراجعة الخارجية :**

**الدورة التطبيقية لكليات ومعاهد التعليم العالي**

**External Review Visit Protocols: A Hands-on Training Course for Faculties and Institutes of Higher Education**

تقرير فحص دراسة ذاتية افتراضية لكلية .....

إدارة التدريب

٢٠١٧

## تقرير عن الدراسة الذاتية لكلية .....

### تاريخ الزيارة: .....

تم إعداد الدراسة إجمالاً طبقاً لنموذج الهيئة ويتضمن تقرير الدراسة وصفاً للممارسات التي قامت بها الكلية، وذيلت كل معيار بنقاط القوة ومقترحات التحسين ونقاط تحتاج إلي تعزيز. إسم التقرير الدراسة بالإسهاب في العديد من أجزائه، وبه العديد من الأخطاء المطبعية والإملائية مما يعكس ضعف مستوي التدقيق والمراجعة، وتضمن التقرير أرقام مرفقات الوثائق والمستندات والمحاضر ولم يتبين من فحص القرص المدمج أن الكلية وفرت نسخة سوفت من المرفقات وعليه يصعب التحقق من واقع الوثائق من خلال فحص الدراسة الذاتية.

### ١- معيار التخطيط الاستراتيجي

- يتضمن التقرير وصفاً للممارسات التي أجرتها الكلية لتستوفي خصائص عناصر مؤشرات المعيار.
- ورد بصفحة ٢٨ مانصه تم إخراج الخطة في شكلها النهائي بعد مراجعتها بالأقسام العلمية وإعتمادها من مجلس الكلية بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢١، وفي ص ٢٧ تم اعتماد الإستراتيجية وتعديلات التحليل البيئي وتحليل البيئة الخارجية وتحليل الفجوة والخطة التنفيذية الخمسية والسياسات العامة في مجلس الكلية بتاريخ ٢٠١٤/١/٣٠ مما يعتبر تناقضاً وعدم إتساق وتسلسل إعتقاد الإجراءات.
- تتسم صياغة الأهداف الاستراتيجية بعدم الدقة حيث علي سبيل المثال تضمن الهدف الإستراتيجي الأول مجموعة إجراءات لا ترتبط بالهدف وألحقت إجراءات الهدف الثاني بنص الهدف، ويصعب قياس الهدف الثاني في الغايه الثالثه.
- تضمن التقرير سرداً مطولاً عن السياسات وليس لذلك مرادفاً بدليل الاعتماد في معيار التخطيط الاستراتيجي.
- تم تكرار ذكر مشاركة الأطراف المجتمعية أو المعنيه دون تحديد لها.
- ما مدلول القول "تحرص الكلية علي مراجعة وتحديث تلك الخطط التنفيذية بصفه مستمرة حتي تغطي كافة المحاور الرئيسية (الموارد المادية والمالية- التعليم والتعلم ودعم الطلاب- البحث العلمي- خدمة المجتمع وتنمية البيئة)، ثم ألحق ذلك بالقول " يتم مراجعة وتحديث الخطة التنفيذية للكلية خلال شهر يونيو من كل عام وذلك لمراجعة لوائح وقواعد الكلية بصورة مستمرة".
- ما ورد في التقرير بشأن تنافسية المؤسسة لم يتضمن ما ورد بدليل الاعتماد بشأن البرامج المميزة والوافدين وإقبال سوق العمل علي خريجي الكلية.

### ٢- الهيكل التنظيمي

- يبين الهيكل التنظيمي الموضح بتقرير الدراسة العلاقات الرأسية بين مكوناته ويضم العديد من اللجان.
- لم يوضح التخطيط موضع أين/ مراقب الكلية والأقسام الإدارية الداعمة التابعه له.
- تضمن تخطيط الهيكل وكيلاً للكلية للدراسات العليا وأكد علي ذلك في التقرير قائلاً العميد يعاونه اثنان من الوكلاء وورد بتقرير الدراسة الذاتية أن معيار الدراسات العليا

- (لا ينطبق)، ولم يتضمن الهيكل وكيلاً لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة علماً بأنه أحد مكونات رسالة الكلية وفي البيانات العميد هو وكيل الكلية للدراسات العليا.
- تتبعية عدد من اللجان غير واضح سوي أنها في التخطيط الرأسي تتبع جميعها عميد الكلية.
  - أسهب التقرير في وصف مهام إدارة الكلية ولم تتم الإشارة إلي التوصيف الوظيفي في ضوء قانون العاملين المدنيين بالدولة ولم يبين التقرير استخدام التوصيف في عمليات التعيين والنقل والندب وإقتصر علي القول بتوزيع الموارد البشرية حسب المؤهل.
  - يتضمن التقرير وصفا يتسم بالإسهاب والإنشائية لمهام لجان وحدة ضمان الجودة .
  - يوضح تقرير الدراسة وجودة وحدة لضمان الجودة ولها هيكل وظيفي أكثر منه تنظيمي وهي أحد مكونات الهيكل التنظيمي للكلية ولم يستدل علي قرار إنشائها وفاعلية دورها في عرض متطلبات ومشاكل الجودة في مجلس الكلية.
  - ورد أن وحدة ضمان الجودة تمارس مهامها منذ ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وأنه تم اعتمادها في مجلس الكلية بتاريخ ٢٧/١١/٢٠١٣ مما يعكس عدم الإتساق.
  - تضمن الهيكل الوظيفي لوحدة ضمان الجودة لجنة الأزمات والكوارث بالرغم من أنها في الهيكل التنظيمي كأحد الوحدات المكونة له.

### ٣- القيادة والحوكمة:

- وصف التقرير الممارسات التي اتبعتها الكلية لإستيفاء عناصر المؤشرات الأربع الواردة بدليل الإعتماد وذكر إجراءات يصعب التحقق منها.
- تبين في متن وصف العنصر ١/١/٣ الحديث عن تدريب القيادات الإدارية بهدف لتنمية الموارد الذاتية وهو أمر ليس له مرادف في دليل الإعتماد.
- يصعب التعرف من التقرير علي أمثلة توضح مساهمة الأطراف المعنية في إتخاذ القرارات الخاصة بسياسة التعليم والتعلم وآليات تطوير المقررات.
- ما علاقة ما ورد بالتقرير " كما يوجد بالكلية آليات للتعامل مع العجز والفائض فيما يخص الموارد البشرية" ص٤٨ أسفل العنصر ١/٥/٣ وهو خاص بخطة تنمية الموارد الذاتية.
- لم يستدل من التقرير علي وجود خطة للتمويل الذاتي وما هو الدور المقترح للتمويل الذاتي في دعم عمليتي التعليم والتعلم والبحث العلمي.
- يوضح مثن التقرير وجود استبيانات خاصة برضا المستفيدين عن ديموقراطية الإدارة ولم يستدل من التقرير على الممارسات الخاصة بتفويض السلطات.
- آليات تنفيذ خطط التدريب وقياس مردوده غير واضحة في مثن التقرير.
- مسؤولية تنمية الموارد الذاتية وآليات توظيفها غير واضحة بتقرير الدراسة
- تبين لبس في اسلوب القيادة: فالمطلوب "الممارسات التي تعكس ديموقراطية القرار من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم/ الطلاب/ العاملين" ولكن ماذكر في الدراسة هو "ملء استبيان الرضا الوظيفي من قبل أعضاء هيئة التدريس

- والاداريين" اما بالنسبة للطلاب، فقد أقتصر الذكر على "استبيان رضا الطلاب عن المقررات التي يقوموا بتدريسها القيادات الجامعية" ... وليس هذا هو المطلوب
- لاتوجد اشار لتفويض السلطات
- هناك خطة للتدريب ولكن لا يوجد ذكر لأليات التنفيذ
- لاتتوافر ادلة على تقييم مردود الدورات التدريبية مثلا تقييم أداء القيادات الأكاديمية وفق مؤشرات اداء موضوعية بمشاركة الاطراف المعنية لقياس تحسين الأداء بعد التدريب
- غير واضح اذا كان التمويل الذاتي من وحدة LTC يلعب دورا في دعم العملية العلمية والبحثية.
- لم تذكر الدراسة الذاتية وجود لجنة / وحدة لتنمية الموارد الذاتية ولا كيفية تحفيز أعضاء هيئة التدريس لتنمية الموارد الذاتية مثل تسهيلات تمكنهم من جلب مصادر التمويل (تسهيلات اجرائية وادارية/ وسائل تنقلات واتصالات / إعادة توزيع الأعباء الوظيفية / ... الخ).

#### ٤- المصداقية والأخلاقيات

- عد تقرير الدراسة الذاتية متضمناً وصفاً للممارسات التي تستوفي عناصر مؤشرات معيار المصداقية والأخلاقيات غير أنه لم يستدل في التقرير علي رأي أعضاء هيئة التدريس في فاعلية إجراءات الكلية الخاصة بالمحافظة علي حقوق الملكية الفكرية ولم يبين مستوى وجود إرشادات للمتدربين علي المكتبة توضح أهمية الإلتزام بضوابط حقوق الملكية الفكرية.
- تبين من فحص الدراسة أن الكلية بها إجراءات للمحافظة على حقوق الملكية الفكرية والنشر دون إعلانها ولاقياسات تحدد فعالية تلك الإجراءات
- توضح الدراسة حرص الكلية على اتخاذ إجراءات بشأن الممارسات غير العادلة غير أن ذلك اقتصر على أعمال الإمتحانات، ولم تعلن الكلية عن آليات تلقي الشكاوى، وكيفية التعامل مع تعارض المصالح، ونشر الوعي بممارسات أخلاقيات المهنة، ومدى إتاحة المعلومات وتنوعها تحديثها.
- توجد إجراءات مفعلة للمحافظة على حقوق الملكية الفكرية والتأليف والنشر ولكنها ليست معلنة
- لا يوجد ذكر لقياس انطباعات الأطراف المعنية عن فاعلية الإجراءات
- لم يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية وفق نتائج القياس
- لاتوجد آلية معلنة لتلقى للشكاوى والتظلمات
- تتوفر نماذج دالة على اتخاذ إجراءات او قرارات تصحيحية لمعالجة الممارسات غير العادلة ولكنها خاصة فقط بالاوراق اجابة الطلاب
- لم تذكر الدراسة اي تطبيق لتعارض المصالح ومراقبة تنفيذها.
- لا يوجد دليل على نشر الوعي بممارسات اخلاقيات المهنة
- لاتوجد آليات مراقبة تطبيق الكود الأخلاقي

- لا يوجد ذكر لاتاحة المعلومات عن المؤسسة باستخدام وسائل متنوعة وتحديثها دورياً

#### ٥- الجهاز الإداري

- لم يشر التقرير لملاءمة وكفاءة الجهاز الإداري ودوره في تحقيق رؤية الكلية ورسالتها وتضمن التقرير وصفاً لممارسات معايير المؤشر غير أن الوصف الذي ورد في العنصر ٢/١/٥ لا يتسق مع ما ورد بدليل الإعتماد عدا ما ذكر في آليه وحيدة للتقييم وهي التقارير السنوية.
- يتعذر من فحص الدراسة الذاتية معرفة مستوى الرضا الوظيفي للعاملين.
- تسعى الكلية لإتخاذ إجراءات لتحسين الرضا الوظيفي كما ورد بالدراسة.

#### ٦- الموارد

- لا يتسق ما ورد في التقرير بشأن كفاية الموارد المالية السنوية مع متطلبات دليل الإعتماد حيث لا توجد موازنة مخصصة للكلية ولا إشارة إلي تطور تلك الموازنة ومدى ملائمتها لتحقيق الرؤية والرسالة والتوزيع علي الأنشطة التعليمية والبحثية ولا يوجد ما يدل علي إعتماد الكلية علي الموارد الذاتية لذات الأغراض.
- ورد بالدراسة الذاتية توافر الملاعب المركزية دون الإشارة إلي توافر أماكن للأنشطة الأخرى (ثقافية، إجتماعية، جواله) وورد بالتقرير في مثن العنصر ١/٢/٦ وصفاً للعيادة الطبية وهو ليس متطلب في دليل الإعتماد في هذا العنصر.
- ورد ذكر عدد الطلاب وعدد الكيانات في معامل اللغات دون إشارة لمناسبتها واتساقها مع الدليل الإرشادي Norms ولم يتم ذكر النسبة بين عدد الطلاب والحاسبات.

#### ٧- المشاركة المجتمعية

- وصف التقرير ممارسات إستيفاء خصائص عناصر مؤشرات المعيار غير أنها تتسم بالغموض ولم يتضمن برنامج التوعية بخدمة المجتمع المستفيدين الخارجيين وما أشير إليه في المرفق ١/١/٧-٣ لا يخص المعيار وكذلك المرفق ١/١/٧-٤ وما علاقة المرفق ١/١/٧-٥ بالعنصر ١/١/٧ وعلي أي أساس تم تحديد هذه الأنشطة.
- كيفية تحديد إحتياجات المجتمع الداخلي والخارجي ص ٦٦ غير واضحة وما دلالات تشكيل اللجان.
- هل مشاركة أساتذه من جامعات مناظرة في مجلس الكلية يمثل مشاركة مجتمعية؟
- توضح الدراسة أنه تم تحديد إحتياجات المجتمع الداخلي دون تحدي الأولويات، ولم يتبين أن الخطة التنفيذية تضمنت مشاركة الأطراف المجتمعية في تحديد أولويات إحتياجات المجتمع، ولاتفعيل حقيقي للمشاركة المجتمعية في صنع القرار.
- لم تذكر الدراسة آليات قياس الوعي بأنشطة خدمة المجتمع وتنمية البيئة

- توجد دلائل الاستجابة لاحتياجات المجتمع الداخلي عن طريق عقد ندوات ومؤتمرات وورش عمل. ولم يتوافر ذكر صريح للأولويات المجتمع "غير دورات في محو الامية بدو الاشارة الى عدد المستفيدين من الخدمة"
- لاتوضح الدراسة توافر خطة مفعلة ضمن الخطة التنفيذية لاستراتيجية المؤسسة يشارك في وضعها الاطراف المعنية وتراعي أولويات واحتياجات المجتمع لايوجد متابعة تنفيذ الخطة
- ولايوجد تقييم مستوى الاداء
- التفعيل الحقيقي للمشاركة المجتمعية في صنع القرار غير واضح حيث يتم فقط دعوة بعض أساتذة من جامعات مناظرة ولايوجد ممثل حقيقي لرجال الاعما أو أصحاب المصانع أو أصحاب أومديري المدراسى الوثيقة الصلة بطبيعة الدراسة في الكلية.
- لم يستدل على ذكر للمشاركة المجتمعية في أنشطة المؤسسة. فلم تشر الدراسة الى مشاركة الاطراف المجتمعية في (الخطة الاستراتيجية والبحثية، إعداد / تطوير البرامج التعليمية، عيد الخريجين، ملتقى التوظف، تدريب الطلاب وغيرها)

#### ٨- التقييم المؤسسي وإدارة نظم الجودة:

- يصعب إستخلاص أي دلالة خاصة بتقييم القدرة المؤسسية وخاصة الموارد والخطة الاستراتيجية والهيكل التنظيمي والجهاز الإداري.

#### الفاعلية التعليمية

#### ١- الطلاب والخريجون

- يوضح التقرير عرضاً تفصيلياً للممارسات الخاصة بسياسة قبول وتحويل الطلاب وتسكينهم في التخصصات حسب الرغبة والضوابط، غير أنه لم يستدل على أن الكلية حرصت على التحقق من التناسب بين أعداد الطلاب مع الموارد المتاحة وتوفير برامج رعاية الوافدين غير واضحة في الدراسة.
- لم تلتزم الكلية بمسمى العنصر ١/٢/١ والوارد بدليل الإعتماد تحت مسمى "برامج الدعم المادي والنفسي" وبالدراسة ورد نظام الدعم الطلابي.
- تضمنت الدراسة تركيزاً على الدعم المادي دونما توافر أدلة على وجود برامج للدعم النفسي ولاتوجد آليات تحدد احتياجات نوع الدعم.
- يمثل ما ورد في مثن العنصر ٢/٢/١ وصفا إنشائياً يصعب التحقق منه.
- تبين الدراسة قيام الكلية بتوفير محاضرات التقوية للطلاب المتقدمين دون وجود دليل مدون بها، ولم يستدل على فاعلية برامج دعم ورعاية الطلاب المتعثرين.
- توضح الدراسة مشاركة الكلية في العديد من الأنشطة والتركيز على الأنشطة الرياضية ولم يستدل على آليات التحفيز ومعدل تطور المشاركين ولم يتبين من الدراسة أن لدي الكلية برنامجاً لإعداد الخريجين لسوق العمل.

- توضح الدراسة محدودية صور الدعم وتنوعها، ولم توفر إجراءات التعامل مع تناقص أعداد الوافدين، برامج التعامل مع المتعثرين، مستوى مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الإشراف على الأنشطة/ مشاركة الأطراف المعنية في تقييم البرامج.
- لم تتم الإشارة الى اليات لعلاج التدهور في أعداد الوافدين
- لا يوجد دعم نفسى للطلاب
- لا يوجد ذكر للدعم الصحى والنفسى والدعم الاكاديمى والمساعدات اللازمة لذوى الاحتياجات الخاصة مثل (اتاحة وقت اطول للامتحانات، توفير اشخاص معاونيين لقراءة الاسئلة، توفير ورق مطبوع بحروف أكبر، توزيع الجدول بما يسمح بوقت كاف للانتقال بين مبانى المؤسسة للطلاب من ذوى الاعاقة الحركية، وغيرها من التسهيلات)
- لا توجد احصائيات تطور نسبة الطلاب المتفوقين خلال ٣ سنوات سابقة.
- لا توجد بالمؤسسة برامج موثقة لدعم ورعاية الطلاب المتعثرين في الدراسة.
- لم تذكر الدراسة تقييم فاعلية نظام الريادة العلمية من خلال مؤشرات موضوعية (مثل: رضا الطلاب، انخفاض معدلات الانسحاب والتحويل والرسوب)
- غير واضح مدى تشجيع مشاركة الطلاب وذوي الاحتياجات الخاصة في الأنشطة
- لم تشر الدراسة لمشاركة الفاعلة لأعضاء هيئة التدريس في الإشراف على الأنشطة الطلابية
- لم تحدد الدراسة حصول المؤسسة على مراكز متقدمة في الأنشطة الطلابية المختلفة، سواء على المستوى المحلى أو الدولي.
- لا يوجد مشاركة الخريجين في تقييم البرامج وتطويرها.
- لا يوجد تفعيل دور الخريجين في دعم موارد المؤسسة
- لا يتم تقديم البرامج بما يلائم الظروف المختلفة للخريجين وخاصة العاملين منهم

## ٢- المعايير الأكاديمية

- تتبنى الكلية معايير كلية الألسن ونظمت عدة ورش عمل لدراسة مدى تحقق المعايير ولم يتبين من الدراسة أن لدي الكلية وثيقة تحدد الفجوة بين البرامج و NORMS.

## ٣- البرامج التعليمية

- مستوى مشاركة الأطراف المعنية في تصميم وتطوير البرامج التعليمية غير واضح.
- توضح الدراسة إلتزام الكلية بالمراجعة الداخلية والخارجية دون وضوح دوريتها وما هي الإجراءات التصحيحية التى اتخذت ولم يستدل علي أن الكلية أخذت في الإعتبار التغير التقني ومتغيرات سوق العمل عند التحديث.
- توضح الدراسة مجموعة مرفقات تشمل نسب النجاح والتطور وأعداد الخريجين والنتائج دون وصف أو دلالات مستخلصة.

#### ٤- التعليم والتعلم والتسهيلات الداعمة

- تصف الدراسة مؤشرات المعيار الست.
- لم تتضمن الدراسة ما يفيد بمشاركة الأطراف المعنية في إعداد استراتيجيات التعليم والتعلم.
- يحتاج ما ورد بالدراسة في شأن مشكلات التعليم إلي تدقيق ومراجعة.
- تم وصف نظم تقويم الطلاب بشكل يتسم بالإسهاب وكذلك الإمكانيات المتاحة للتعليم والتعلم ورضا الطلاب.

#### ٥- أعضاء هيئة التدريس

- تتضمن الدراسة الذاتية وصفا للممارسات التي إتخذتها الكلية لتحقيق معايير الهيئة في شأن هيئة التدريس والهيئة المعاونة. وصحة كود الهيئة المعاونه هو ٢/١/٥ وليس ١/٢/٥ وحساب النسبة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب ليست صحيحة حيث يحتسب المنتدب بنصف.
- وكود تنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس/ الهيئة المعاونه هو ٢/٥ وليس ١/٥ وخطة التدريس ١/٢/٥ وليس ١/٣/٥، تقويم التدريس ٢/٢/٥ وليس ٢/٣/٥.
- ورد بنقير الدراسة الذاتية وصفالتقييم أداء ورضا أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونه دون ذكر أدلة وشواهد.

#### ٦- البحث العلمي والأنشطة

- لم تبين الدراسة مقدار مساهمة المستفيدين في وضع خطة الكلية البحثية ولا أعداد أعضاء هيئة التدريس الذين ساهمو في تنفيذها وآلية الكلية لجذب الطلب علي أبحاثها.
- يتسم المعروض بالعمومية ويصعب استنتاج دلالات خاصة بعدد الأبحاث والجهات المشاركة والنسبة بين المحلي والدولي مما يؤكد الحاجة للإطلاع علي الوثائق، وما هو دليل توظيف نتائج البحث العلمي في العملية التعليمية.
- ورد أن بالكلية العديد من الإتفاقيات الثقافية دون الإتفاقيات البحثية ومصادر تمويلها.
- تمت الإشارة إلي مشاركة بعض أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات دون توضيح قيمة الدعم ولم يستدل علي تشجيع الطلاب في المشاركة في المؤتمرات أو دعم أعضاء هيئة التدريس في عضوية الهيئات الدولية والمجلة العلمية هي مركزية علي مستوي الجامعة.
- يوضح فحص الدراسة عدم وضوح العديد من ممارسات خطة البحث العلمي مثل: آليات متابعة الخطة، كيفية نشر أخلاقيات البحث العلمي، معدلات النشر الدولي والمحلي، عدد الحاصلين على جوائز، المشروعات والبحوث المشتركة، مساهمة الطلاب في البحث العلمي، آليات تحفيز البحث العلمي، كيفية الإستفادة من البحوث العلمية في التعليم والتعلم، مقدار ماينفق على البحث العلمي ومأمردوده.
- لم تذكر الدراسة الية لمتابعة الالتزام بمحاور الخطة
- لاتوجد لجنة موقفة لنشر الوعي وتفعيل أخلاقيات البحث العلمي



- لم تذكر الدراسة نسبة أعضاء هيئة التدريس المشاركين في البحث العلمي سنويا الى اجمالي العدد
- لم تذكر الدراسة متوسط الإنتاج البحثي لعضو هيئة التدريس
- لم تتم الاشارة الى متوسط النشر الدولي لعضو هيئة التدريس
- لم تشر الدراسة للاستفادة من نتائج البحث العلمي في العملية التعليمية
- لم تشر الدراسة الى عدد الأبحاث المنشورة محلياً ودولياً مقارنة بعدد أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسة.
- لم توافر قواعد بيانات للبحوث العلمية بالمؤسسة.
- لم تذكر نسبة البحوث العلمية المشتركة مع مؤسسات علمية دولية.
- لم تذكر الدراسة عدد أعضاء هيئة التدريس الذين سبق لهم الحصول على جوائز الدولة أو جوائز عالمية أو براءات اختراع.
- لم تذكر الدراسة عدد البحوث العلمية التطبيقية التي استفادت منها المؤسسات الإنتاجية والخدمية في المجتمع.
- لم تذكر الدراسة اي شئ عن تشجيع الطلاب على المشاركة في المشاريع البحثية.
- لم تقدم الدراسة مايفيد بأهتمام توفير المؤسسة وسائل التحفيز الكافية لرعاية ودعم الباحثين ماديا ومعنويا.
- لم تتم الاشارة الى تشجيع المؤسسة الباحثين للتقدم للحصول على جوائز محلية أو دولية في البحث العلمي.
- لاتوجد اشارة لمشاركة الطلاب في المشاريع البحثية
- لم يتم التطرق الى الاستفادة من نتائج البحث العلمي بالمؤسسة في العملية التعليمية
- لا يوجد تنمية مصادر التمويل الذاتي الداخلية والخارجية للبحث العلمي.
- لاتتوفر الأجهزة والموارد اللازمة لدعم العملية البحثية
- لا يوجد رعاية ودعم الباحثين ماديا وفنيا
- لم تذكر الدراسة اي مساعدة/مكافأة الباحثين على النشر الدولي
- لم تذكر الدراسة قياس وتقييم مردود المخصصات المالية المنفقة على البحث العلمي بالمؤسسة.

#### ٧- الدراسات العليا لا ينطبق

#### ٨- التقويم المستمر للفاعلية التعليمية

- وصف نظري يصعب استخلاص أدلة منه، حيث لم يستدل علي أدني إشارة لمخرجات نتائج التقويم وما هي آليات التعامل معها.
- يخلو الوصف من الإشارة إلي وجود نظام داخلي للجودة وآلياته ودورياته ولا دليل علي وجود المحاسبية وتفعيلها.